شرح

القواعد المثلى

في صفات الله وأسمائه الحسنى

محمد بن صالح العثيمين

- رحمه الله تعالىٰ -

لفضيلة الشيخ

عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر

حفظه الله تعالىٰ

النسخة الإلكترونية الأولى

www.ajurry.com

[الدرس الثالث]

أعد هذه المادة

سالم بن محمد الجزائري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ إمام المرسلين نبينا محمد وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

بدأنا بالأمس بالقاعدة الثانية من قواعد أسماء الله الحسنىٰ، وأخذنا جزءا من القاعدة ووقفنا في أثنائها، فلنقرأ من أول القاعدة، ويكون الكلام من حيث وقفنا.

[المتن]

القاعدة الثانية: أسماء الله تعالىٰ أعلام وأوصاف.

أعلام باعتبار دلالتها علىٰ الذات، وأوصاف باعتبار ما دلت عليه من المعاني، وهي بالاعتبار الأول مترادفة لدلالتها علىٰ مسمىٰ واحد، وهو الله عز وجل وبالاعتبار الثاني متباينة لدلالة كل واحد منها علىٰ معناهُ الخاص فَـ (الحيّ، العليم، القدير، السميع، البصير، الرحمٰن، الرحيم، العزيز، الحكيم). كلها أسماء لمسمىٰ واحد، وهو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، لكن معنىٰ الحي غير معنىٰ العليم، ومعنىٰ العليم غير معنىٰ القدير، وهكذا.

وإنما قلنا بأنها أعلام وأوصاف، لدلالة القرآن عليه. كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾[يونس:١٠٧، الأحقاف:٨]. وقوله: ﴿وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ﴾[الكهف:٥٨]. فإن الآية الثانية دلّت علىٰ أن الرحيم هو المتصف بالرحمة. ولإجماع أهل اللغة والعرف أنه لا يقال: عليم إلا لمن له علم، ولا سميع إلا لمن له سمع، ولا بصير إلا لمن له بصر، وهـٰذا أمر أبين من أن يحتاج إلىٰ دليل.

وبهـٰذا علم ضلال من سلبوا أسماء الله تعالىٰ معانيها من أهل التعطيل وقالوا: إنّ الله تعالىٰ سميع بلا سمع، وبصير بلا بصر، وعزيز بلا عزة وهكذا.. وعلّلوا ذلك بأن ثبوت الصفات يستلزم تعدد القدماء. وهـٰذه العلة عليلة بل ميتة لدلالة السمع والعقل علىٰ بطلانها.

[الشرح]

إلىٰ هنا وصلنا بالقراءة في الأمس، وعرّفنا القاعدة وأهميتها في فهم أسماء الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ؛ وأنها أعلام وأوصاف، وأنّ العَلَمية فيها لا تنافي الوصفية، فكما أنها تدلّ علىٰ ذات الله جل وعلا، فإنها تدل كذلك علىٰ الصفات، وهـٰذا في كل اسم من أسمائه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ له دلالة من حيث العَلَمية

علىٰ الذات، وله دلالة من حيث الوصفية علىٰ النعت الذي قام بها، وبيّن الشّيخ رحمه الله في أثناء هـٰذا الدليل علىٰ أن أسماء الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أعلام وأوصاف، فأشار إلىٰ مثل قوله جل وعلا: ﴿وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ﴾[الكهف:٥٨] وأن فيه دلالة علىٰ أن اسم الله الرحيم دال علىٰ ثبوت الرحمة صفة لله جل وعلا.

ثم إنه رحمه الله لما بيّن القاعدة وبيّن دليلها ردّ علىٰ من جاء بما يخالف هـٰذه القاعدة من أهل التعطيل؛ أي النفي لصفات الله جل وعلا.

ولهـٰذا قال رحمه الله: (وبهـٰذا) أي وبهـٰذه القاعدة والتقرير الذي انتضمته والدلائل التي قامت عليها (علم ضلال من سلبوا أسماء الله تعالىٰ معانيها من أهل التعطيل) ومراده بأهل التعطيل هنا المعتزلة خاصة؛ لأن المعتزلة يثبتون لله الأسماء؛ ولكنهم يجعلونها أعلاما محضة غير دالة علىٰ معاني، فيقولون: سميع بلا سمع، بصير بلا بصر. فيثبتون لها العلمية وينفون عنها الوصفية، سميع بلا سمع، بصير بلا بصر، عليم بلا علم.. وهكذا، فيقول الشيخ: إن هـٰذه القاعدة بأدلتها تردّ مقالة هؤلاء وتبين بطلان ما هم عليه من جحد للوصفية التي دلت عليها أسماء الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ الحسنىٰ.

ثم ذكر ما يستدل به هؤلاء أو ما يعلل به هؤلاء مقالتهم ألا وهو أن إثبات الوصفية في أسماء الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ الحسنىٰ يستلزم تعدد القدماء، والمراد بالقدماء أي الآلهة.

وقد وصف الشيخ رحمه الله هـٰذا التعليل بأنه تعليل عليل بل ميت، لشدة وهائه وظهور فساده ووضوح انتقاضه.

ثم شرع رحمه الله ببيان دلالة السمع والعقل علىٰ بطلان هـٰذا التعليل، ومراد الشيخ بالسمع أي الدليل النقلي من كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فذكر أولا الدليل السمعي ثم أتبعه بالدليل العقلي المبيِّن لبطلان مقالة هؤلاء.

[المتن]

أما السمع: فلأن الله تعالىٰ وصف نفسه بأوصاف كثيرة، مع أنه الواحد الأحد. فقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ (١٢) إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ (١٣) وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ (١٤) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ (١٥) فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ (١٦)﴾[البروج:١٢-١٦]. وقال تعالىٰ: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَىٰ (١) الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ (٢) وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ (٣) وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ (٤) فَجَعَلَهُ

غُثَاء أَحْوَىٰ (٥)﴾[الأعلىٰ:١-٥]. ففي هـٰذه الآيات الكريمة أوصاف كثيرة لموصوف واحد، ولم يلزم من ثبوتها تعدد القدماء.

[الشرح]

هـٰذا هو الدليل السمعي علىٰ بطلان قول من يقول بنفي الصفات عن الأسماء أو نفي دلالة الأسماء علىٰ الصفات وهم المعتزلة، بعلة أن إثبات الصفات من خلال الأسماء يستلزم تعدد القدماء فيقول الشيخ: هـٰذا باطل من جهة السمع ومن جهة العقل.

أما من جهة السمع فإننا نجد الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في القرآن الكريم وصف نفسه بصفات كثيرة، ومثّل علىٰ هـٰذا ببعض الأمثلة كقوله تعالىٰ ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ (١٢) إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ (١٣) وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ (١٤) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ (١٥)﴾[البروج:١٢-١٥]. هـٰذه عدة صفات، وصف نفسه بالبطش، ووصف البطش بأنه شديد، ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ ووصف نفسه بأنه يبدئ ويعيد، وأنه غفور ودود، وأنه ذو العرش، هـٰذه كلها صفات ثابتة لله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أثبتها لنفسه عز وجل، و لم يلزم من ثبوتها هـٰذا التعدد الذي يزعمه هؤلاء الضلال.

وكذلك الآية الأخرىٰ ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَىٰ (١) الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ (٢) وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ (٣) وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ (٤)﴾[الأعلىٰ:١-٤]. هـٰذه كلها صفات: خلق، سوىٰ، قدر، أخرج.. صفات فعلية ثابتة لله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ بهـٰذه الآية، و لم يلزم من ثبوتها التعدد المزعوم.

فالقرآن دل علىٰ بطلان قول من يقول: يلزم من تعدد الصفات تعدد القدماء، وأنه قول باطل، وإلزام ليس بلازم.

ثم بعد ذلك ذكر رحمه الله الدليل العقلي.

[المتن]

وأما العقل: فلأن الصفات ليست ذواتٍ بائنةً من الموصوف، حتىٰ يلزمَ من ثبوتها التعدد، وإنما هي من صفات من اتصف بها، فهي قائمة به، وكل موجود فلابد له من تعدد صفاته، ففيه صفة الوجود، وكونه واجب الوجود أو ممكن الوجود، وكونه عيناً قائماً بنفسه أو وصفاً في غيره.

[الشرح]

قال (**وأما العقل**) أي وأما دلالة العقل علىٰ بطلان هـٰذه المقالة (**فلأن الصفات ليست ذواتٍ بائنةً من الموصوف**)، الصفات التي تضاف إلىٰ الموصوفين بها ليست ذواتٍ بائنة عنهم، عندما يقال: سمع الإنسان، بصره، إرادته، علمه، حكمته، خُلقه، أدبه.. إلىٰ غير ذلك من صفاته، أيقول قائل: إن هـٰذه الصفات تعدد في الذوات، سمع الإنسان، بصره، علمه، إرادته، إذا كان كذلك لم يصبح الإنسان واحد، وإنما أصبح كثرة وليس واحدا، وهـٰذا لا يقوله عاقل.

فالصفات تعددها لا يعني تعدد الذوات؛ لأنها صفات قائمة بذات واحدة، صفات قائمة بذات واحدة، هي ذات واحدة ومتصفة بصفات عديدة، فما ثمة تعدد في الذوات؛ لأن الذات واحدة والصفات متعددة؛ سمع، وبصر، وعلم، وغير ذلك من الصفات.

فإذن العقل واضح في الدلالة علىٰ أن قول هؤلاء من أبطل ما يكون؛ لأن ثبوت الصفات للموصوف الواحد لا يلزم منه تعدد الذوات كما يقول هٰؤلاء. لماذا؟

قال: (**لأن الصفات ليست ذواتٍ بائنةً من الموصوف، حتىٰ يلزمَ من ثبوتها التعدد**) نعم لو كانت هـٰذه الصفات ذوات بائنة، بمعنىٰ أن كل صفة من هـٰذه الصفات ذات منفكة ليست وصفا قائما بالموصوف، فهنا تعدد؛ لكن هـٰذا الأمر لا وجود له من حيث الواقع، الواقع أنها ذات واحدة ومتصفة بصفات عديدة.

قال: (**وإنما هي من صفات من اتصف بها، فهي قائمة به**) فهـٰذا دليل عقلي واضح علىٰ بطلان قول هٰؤلاء.

يوضح هـٰذا الدليل قول الشيخ رحمه الله: (**وكل موجود فلابد له من تعدد صفاته**) كل موجود من الموجودات لابد له من تعدد صفاته، وذكر ما يبين ذلك أنّه ما من موجود إلا ولابد من تعدد في صفاته، وهـٰذا التعدد في صفات المخلوق أو الموجود لا يلزم منه تعدد الذوات.

قال: (**ففيه صفة الوجود**) هـٰذا رقم واحد، (**وكونه واجب الوجود أو ممكن الوجود**) هـٰذا رقم اثنين، (**وكونه عيناً قائماً بنفسه أو وصفاً في غيره**) هـٰذا ثلاثة.

فهـٰذه الصفات الثلاث التي ذكر الشيخ الآن لا يخلو منها أي موجود، أي موجود من الموجودات لا يخلو منها، وجود الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ ووجود خلقه لا تخلو من هـٰذه الصفات.

أولا صفة الوجود، فإذا وصف الموجود بأنه موجود، هل يعني هـٰذا أن وصفه بالوجود ذات أخرىٰ غيره، فيلزم التعدد!! لأنهم يقولون: يلزم من الإثبات التعدد. إذا وصف المخلوق بأنه موجود أصبح بزعم هؤلاء ثمة ذاتان: ذات التي وصفت بالوجود والوجود نفسه ذاتا أخرىٰ، وهـٰذا لا يقوله عاقل، فلم يلزم من هـٰذا الوصف التعدد.

إذن انتقض الزعم؛ أنه يلزم من تعدد الصفات تعدد القدماء انتقض؛ لأنه ما يخلو موجود من وصفه بهـٰذه الصفة التي هي صفة الوجود.

ثم أيضا وصفه بصفة أخرىٰ كونه واجب الوجود أو ممكن الوجود.

واجب الوجود هـٰذا وجود الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، فهو جل وعلا وجوده واجب.

وممكن الوجود هـٰذا وجود المخلوق؛ لأن وجوده بإيجاد الله له وخلق الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ له.

إذن هـٰذا الوصف الثاني، كونه واجب الوجود، وهـٰذا وصف الله أو ممكن الوجود وهـٰذا وصف جميع المخلوقات.

الوصف الثالث كونه عينا قائما بنفسه أو وصفا قائما بغيره، كونه عينا قائما بغيره أو وصفا في غيره فهـٰذا أيضا لا يخلو منه أي موجود.

فهـٰذه أوصاف و لم يلزم منها التعدد، هـٰذه أوصاف و لم يلزم منها التعدد.

وأيضا ما يراه الناس في واقعهم، الشيء الواحد الذي يعلم بأنه واحد، تجد فيه صفات كثيرة، تجد فيه صفات كثيرة ومتعددة، ولا يقول قائل: إنه يلزم من وجود الصفات فيه تعدده.

فالعقل يدلّ علىٰ بطلان ذلك.

فإذن لا سمع ولا عقل، مع أن القوم هؤلاء يدعون أنهم أهل العقل، فهم لا سمع ولا عقل، السمع يكذب مقالتهم، والعقل أيضا يبين فساد ما هم عليه فلم يستقم لهم لا سمع ولا عقل.

وبهـٰذا يُعلم أن العقل لا يستقيم إلا إذا سار علىٰ ضوء السمع الذي هو كلام الله وكلام رسوله، أما إذا استقل العقل مُعرضا عن السمع ضل عن سواء السبيل كما هو الشأن في هؤلاء ونظرائهم.

[المتن]

وبهـٰذا أيضاً علم أن: "الدهر" ليس من أسماء الله تعالىٰ؛ لأنه اسم جامد لا يتضمن معنىٰ يلحقه بالأسماء الحسنىٰ، ولأنه اسم للوقت والزمن، قال الله تعالىٰ عن منكري البعث: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلاَّ الدَّهْرُ﴾[الجاثية:٢٤]، يريدون مرور الليالي والأيام.

فأما قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((قال الله – عز وجل-: يؤذيني ابنُ آدم يسب الدهر، وأنا الدهر، بيدي الأمر أقلب الليل والنهار))[١]. فلا يدل علىٰ أن الدهر من أسماء الله تعالىٰ؛ وذلك أن الذين يسبون الدهر إنما يريدون الزمان الذي هو محل الحوادث، لا يريدون الله تعالىٰ، فيكون معنىٰ قوله: (وأنا الدهر) ما فسّره بقوله: (بيدي الأمرُ أقلب الليل والنهار)، فهو سبحانه خالق الدهر وما فيه، وقد بيّن أنه يقلب الليل والنهار، وهما الدهر، ولا يمكن أن يكون المقلِّب (بكسر اللام) هو المقلَّب (بفتحها) وبهـٰذا تبين أنه يمتنع أن يكون الدهر في هـٰذا الحديث مراداً به الله تعالىٰ.

[الشرح]

ثم ذكر الشيخ رحمه الله هـٰذه الفائدة القيمة العظيمة التي تنبني علىٰ فهم القاعدة، فهـٰذه فائدة مبنية علىٰ فهم القاعدة.

ولاحظ هنا أثر فهم هـٰذه القواعد والضوابط الكلّية فيها التمييز بين ما هو من أسماء الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ الحسنىٰ وما ليس كذلك.

فنحن القاعدة عندنا أن أسماء الله الحسنىٰ أعلام وأوصاف، هـٰذه القاعدة، كل اسم من أسماء الله هـٰذا شأنه، (عَلَم) بمعنىٰ يدل علىٰ ذات الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، وفي الوقت نفسه (وَصْف) يدل علىٰ معنىٰ قام بالله، قام بالموصوف، فهي أعلام وأوصاف هـٰذه القاعدة، وعرفناها وعرفنا أمثلتها وأيضا أدلتها.

نأتي –وقد عرفنا هـٰذه القاعدة- إلىٰ حديث أنا الدهر ((**يؤذيني ابنُ آدم يسب الدهر، وأنا الدهر، بيدي الأمر أقلب الليل والنهار**)) قال: (**أنا الدهر**) هل قوله: (**أنا الدهر**) دال علىٰ أن الدهر اسم من أسماء الله؟ كيف نجيب علىٰ هـٰذا السؤال؟ من خلال القاعدة التي ضبطناها، القاعدة فيها أن أسماء الله أعلام وأوصاف، هـٰذا شأن أسماء الله كلها أعلام وأوصاف، وهنا في الحديث قال: (**أنا الدهر**)، ولاحظ فيه أحاديث كثيرة ((**إن الله رفيق**))،[٢] ((**إن الله محسن**))،[١] أخذ منها العلماء ثبوت هـٰذه الأسماء لله.

---

(١) **البخاري**: كتاب التفسير، سورة حم الجاثية، حديث رقم (٤٨٢٦).

مسلم: كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها، باب النهي عن سب الدهر، حديث رقم (٢٢٤٦).

(٢) **البخاري**: كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب إذا عرض الذمي وغيره بسب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حديث رقم (٦٩٢٧).

=

هنا قال: (**وأنا الدهر**)، هل الدهر اسم من أسماء الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ؟ الجواب: لا، ليس من أسماء الله، لماذا؟ لأنّ الدهر علم جامد لا يدل علىٰ وصف، هـٰذا هو الجواب. أين الوصف الذي يدل عليه هـٰذا الاسم! مثلا الكريم الكرم، العليم العلم، السميع السمع، البصير البصر، الدهر ما الصفة التي يدل عليها هـٰذا الاسم حتىٰ يكون من أسماء الله الحسنىٰ؟

إذن فهم القاعدة يساعد علىٰ فهم النصوص، فأنت ترىٰ الآن أن الدهر لا يدل علىٰ وصف، يقوم بالموصوف الذي هو الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

إذن ليس هو من أسمائه، لماذا الدهر ليس من أسماء الله؟ لأنه ليس فيه وصف قائم بالله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، وأسماء الله كلها أعلام وأوصاف، وأسماء الله كلها أعلام وأوصاف.

لاحظ ماذا يقول؟ قال: (**وبهـٰذا أيضاً عُلم**) العطف هنا في قوله (**وبهـٰذا**) عطف علىٰ ماذا؟ عطف علىٰ أي شيء؟ لاحظ معي لما ذكر الشيخ رحمه الله القاعدة قال: (**وبهـٰذا عُلم ضلال**)، ثم أيضا عطف عليه أيضا وقال: (**وبهـٰذا أيضاً عُلم**) هـٰذه كلها فوائد من القاعدة.

وأنت هنا تستفيد فائدة أن القاعدة الكلية كما أنها تعينك فهم الحق وضبطه أيضا تعينك علىٰ رد المخالفات ونقضها.

إذن القاعدة نحن عرفنا منها ما يتعلق بفهم أسماء الله الحسنىٰ الفهم الصحيح، وأنها دالة علىٰ ثبوت الصفات لله عز وجل، ثم أيضا فإن منها أيضا جانب آخر وهو الرد علىٰ المخالفين.

فمن قال: إن تعدد الصفات يلزم منه تعدد القدماء، ونفىٰ عن أسماء الله الدلالة علىٰ الصفات رددنا عليه بماذا؟ بالقاعدة.

وأيضا من قال: إنّ الدهر اسم من أسماء الله، وأخذ ذلك من ظاهر قوله: (**وأنا الدهر**) رددنا عليه بماذا؟ بالقاعدة؛ لأن القاعدة عندنا أن أسماء الله الحسنىٰ أعلام وأوصاف، أردنا أن نطبّق هـٰذه القاعدة علىٰ هـٰذا الاسم فما وجدناه دل علىٰ وصف يُثبت لله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

=

مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل الرفق، حديث رقم (٢٥٩٣).

(١) السلسلة الصحيحة للشيخ الألباني برقم (٤٦٩).

فقوله: (**وأنا الدهر**) ليس فيه وصف لله كما يثبت من السميع السمع، ومن البصير البصر، ومن العليم العلم وهكذا.

قال: (**وبهـٰذا أيضاً علم أن: "الدهر" ليس من أسماء الله تعالىٰ**) لماذا؟ قال: (**لأنه اسم جامد لا يتضمن معنىٰ يلحقه بالأسماء الحسنىٰ**) هـٰذا هو الجواب علىٰ عدم كون الدهر اسم من أسماء الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ؛ لأنه اسم جامد، لا يدل علىٰ وصف، وليس من أسماء الله ما هو جامد؛ بل كلها مشتقة ليست جامدة، والمراد بالمشتقة أي دالة علىٰ صفات، هـٰذا المراد بوصفها بأنها مشتقة؛ أي دالة علىٰ صفات، السميع السمع، البصير البصر، العليم العلم، فهي كلها مشتقة ليس فيها اسم جامد.

والدهر اسم جامد لا يدل علىٰ وصف يضاف إلىٰ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ كما هو الشأن في أسماء الله الحسنىٰ.

قال – تعليل آخر -: (**ولأنه اسم للوقت والزمن**) الدهر اسم للوقت والزمن، تقلب الليل والنهار هو الدهر، فإذا قال قائل: إذن ما معنىٰ قول الله جل وعلا في هـٰذا الحديث القدسي (**وأنا الدهر**)؟ الجواب في الحديث قال: (**أقلب الليل والنهار**). لاحظ الذي يقلَّب ما هو؟ الدهر؛ الليل والنهار، فمن يقول: إن المقلِّب هو المقلَّب، المقلِّب هو الله جل وعلا، والمقلَّب هو الليل والنهار الذي هو الدهر؛ لكنه أضاف تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ لنفسه فقال: (**وأنا الدهر**)؛ لأن تقلب الليل والنهار بأمره تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

فالإضافة هنا ليست إضافة وصف، وإنما خلْق، فالدهر مخلوق من مخلوقات الله، وليس وصفا لله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ. هـٰذا معنىٰ قوله: (**ولأنه اسم للوقت**).

ثم أيضا تأمل الدليل الذي ساقه الشيخ في رد قول من يقول: إن الدهر اسم من أسماء الله. (**قال الله تعالىٰ عن منكري البعث: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلاَّ الدَّهْرُ﴾[الجاثية:٢٤]**) لو كان الدهر اسم من أسماء الله يكون قولهم حق أو باطل؟ حق، ﴿وَمَا يُهْلِكُنَا إِلاَّ الدَّهْرُ﴾ أي ما يهلكنا إلا الله، حق؛ لكن هـٰذا قول الدّهرية الذين ينكرون خلق الله جل وعلا أو الإهلاك والإماتة ولا يسندونها إلىٰ الله عز وجل، فالله كذّب هؤلاء ورد عليهم في قولهم: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَا إِلاَّ الدَّهْرُ﴾ يعني ليس الذي يهلكنا الله، وإنما الذي يهلكنا الدهر الذي هو تقلب الليل

والنهار، هـٰذا مرادهم بالدهر؛ أي يريدون مرور الليالي والأيام، يعني لا يهلكنا الله -يقولون- وإنما يهلكنا مرور الليالي والأيام، ليس الله الذي يهلكنا، هـٰذه مقالة الدُّهرية، والله عز وجل كذب مقالة هؤلاء ورد عليهم، بهـٰذه الآية الكريمة.

فإذن لو كان الدهر من أسماء الله الحسنىٰ لكان قول هؤلاء: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَا إِلاَّ الدَّهْرُ﴾ حـق؛ أي وما يهلكنا إلا الله؛ لكن الدهر ليس من أسمائه عز وجل.

إذن قوله: (وأنا الدهر) المراد به ما بُيِّن في الحديث (أقلب الليل والنهار)، وأضاف الدهر لنفسه وهو تقلب الليالي والأيام؛ لأن حصول ذلك بأمره هو الذي يقلب الليل والنهار.

ثم قال: (فأما قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((قال الله – عز وجل –: يؤذيني ابـنُ آدم يسـب الدهر، وأنا الدهر، بيدي الأمر أقلب الليل والنهار)). فلا يدل علىٰ أن الدهر من أسماء الله تعالىٰ؛ وذلك أن الذين يسبون الدهر إنما يريدون الزمان الذي هو محل الحوادث، لا يريدون الله تعـالىٰ، فيكون معنىٰ قوله: (وأنا الدهر) ما فسّره بقوله: (بيدي الأمرُ أقلب الليل والنهار)، فهو سـبحانه خالق الدهر وما فيه، وقد بيّن أنه يقلب الليل والنهار، وهما الدهر، ولا يمكن أن يكون المقلِّـب (بكسر اللام) هو المقلَّب (بفتحها) وبهـٰذا تبين أنه يمتنع أن يكون الدهر في هـٰذا الحديث مراداً به الله تعالىٰ.) وهـٰذا كلام واضح، الشيخ رحمه الله لما بين أن الدهر ليس من أسماء الله وذكر الدليل علىٰ ذلك، إذا قال قائل: ما معنىٰ قوله: (وأنا الدهر)، أليس قوله: (وأنا الدهر) دليل علىٰ أن الدهر من أسماء الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ؟

فأتىٰ بدليل خاص يحتج به البعض مثل ابن حزم علىٰ أن الدهر من أسماء الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، ويجيب الشيخ رحمه الله علىٰ الدليل، أن هـٰذا استدلال ليس في محله.

بعد أن بين أن الدهر ليس من أسماء الله من خلال الأدلة السابقة؛ لكن الآن إذا اعترض معتـرض علىٰ الأدلة السابقة بهـٰذا الحديث بم نجيبه؟

إذا قال قائل: إذا قلتم: إنّ الدهر ليس اسم من أسماء الله علىٰ ضوء الأدلة التي ذكرت قبل قليـل، فما معنىٰ قوله: (وأنا الدهر)، أليست واضحة أن الدهر اسم من أسماء الله؟

الشيخ يجيب علىٰ ذلك يقول: والحديث (لا يدل علىٰ أن الدهر من أسماء الله تعالىٰ)، لماذا؟ قال: (وذلك أن الذين يسبون الدهر إنما يريدون الزمان)، ما معنىٰ يسب الدهر؟ مثل أن يقول: قاتل الله

اليوم، أو أخذ الله هـٰذه الليلة، أو قبح الله هـٰذا الزمان... أو نحو ذلك من مقالات الجاهلية التي يسبّون بها الدهر ويشتمونه. فالله عز وجل يقول في الحديث القدسي: (**يؤذيني ابنُ آدم يسب الدهر، وأنا الدهر**) ما معنىٰ (**وأنا الدهر**) أي أنّ الدهر الذي يسبونه لا يتقلب باختياره؛ لأنه لا إرادة له ولا مشيئة وإنما يتقبل بتدبير الله له، فسبه سب لمن؟ لمقلِّبه؛ لأنه ليس مختارا ولا مشيئة له ولا إرادة في هـٰذا الاختيار، وإنما الذي يقلبه هو الله، فمن يسبه يسب من؟ يسب مقلبه.

ولهـٰذا قال: (**وأنا الدهر.. أقلب الليل والنهار**) هـٰذا معنىٰ (**وأنا الدهر**).

يسبون الدهر الذي هو مخلوق من مخلوقات الله، وهو مخلوق لا إرادة له ولا مشيئة، (**وأنا الدهر.. أقلب الليل والنهار**) يعني هـٰذا الدهر الذي هو مخلوق من مخلوقات تقلبه وتحوّله وما يكون فيه كله بأمره، (**وأنا الدهر.. أقلب الليل والنهار**).

والذي يسب الدهر لا يخلو من حالتين: إما الشرك أو الكفر في سبه للدهر.

إما أن يعتقد أن الدهر؛ الذي هو المخلوق؛ الذي هو تقلب الليل والنهار، إما أن يعتقد أن الدهر هو المتصرف في هـٰذا التقلب بمشيئته وإرادته، فهـٰذا ما هو؟ شرك، هـٰذا شرك في التوحيد.

وإما أن يعتقد أن الدهر مدبر يدبره رب العالمين ويتصرف فيه خالق الخلق أجمعين، فيسبه مع علمه بأن الذي يقلِّبه الله جل وعلا، فهـٰذا ظلم وعدوان واعتداء.

ففي كلتا الحالتين لا يخلو قائل هـٰذه المقالة من المذمة، سواء اعتقد أن الدهر هو الله، أو لم يعتقد ذلك، فسبه للدهر ظلم وعدوان، والشاهد من ذلك أن الدّهر ليس من أسماء الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ الحسنىٰ، لما بينه الشيخ رحمه الله.

[المتن]

القاعدة الثالثة:

أسماء الله تعالىٰ إن دلت علىٰ وصف متعد تضمنت ثلاثة أمور:

أحدها: ثبوت ذلك الاسم لله عزّ وجل.

الثاني: ثبوت الصفة التي تضمنها لله عز وجل.

الثالث: ثبوت حكمها ومقتضاها.

ولهذا استدل أهل العلم علىٰ سقوط الحد عن قُطّاع الطريق بالتوبة، استدلوا علىٰ ذلك بقوله تعالىٰ: ﴿إِلاَّ الَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (٣٤)﴾[المائدة: ٣٤]؛ لأن مقتضىٰ هذين الاسمين أن يكون اللهُ تعالىٰ قد غفر لهم ذنوبهم، ورحمهم بإسقاط الحد عنهم.

مثال ذلك: "السميع" يتضمن إثبات السميع اسماً لله تعالىٰ، وإثبات السمع صفة له، وإثبات حكم ذلك ومقتضاه وهو أنه يسمع السر والنجوىٰ كما قال تعالىٰ: ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ (١)﴾[المجادلة: ١].

وإن دلت علىٰ وصف غير متعد تضمنت أمرين:

أحدهما: ثبوت ذلك الاسم لله عز وجل.

الثاني: ثبوت الصفة التي تضمنها لله عز وجل.

مثال ذلك: (الحي) يتضمن إثبات الحي اسماً لله عز وجل وإثبات الحياة صفة له.

[الشرح]

هـٰذه القاعدة الثالثة، وهي قاعدة مفيدة جدا للغاية في فهم أسماء الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ الحسنىٰ، وهي أيضا مترتبة علىٰ القاعدة السابقة.

القاعدة السابقة أسماء الله أعلام وأوصاف، جاء بعد هـٰذه القاعدة هـٰذه القاعدة وهي مترتبة عليها.

عرفنا أن أسماء الله أعلام وأوصاف، الأوصاف التي تدلّ عليها أسماء الله وبخاصة الأوصاف الفعلية وكذلك الأوصاف الذاتية، هـٰذه الأسماء الدالة علىٰ الأوصاف، الأوصاف التي دلت عليها هـٰذه الأسماء:

- إما يكون وصفا متعديا.
- أو وصفا لازما.

ما معنىٰ متعديا؟ أي يجاوز أثره إلىٰ المخلوق أو إلىٰ المفعول به، يتجاوز أثره، ولهـٰذا يقولون في الفعل المتعدي: الفعل المجاوز؛ لأن أثره يجاوز إلىٰ الغير، أي يتعدىٰ إليه الأثر.

فإذن الأوصاف التي دلت عليها أسماء الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ منها أوصاف متعدية، ما معنىٰ متعدية؟ أي أثرها يجاوز إلىٰ الغير، مثل أحياه الله، خلقه الله، أماته الله، رزقه الله.. وهكذا، هـٰذه فيها وصف متعد؛ أي أن أثره يتعدىٰ إلىٰ الغير، ولهـٰذا يقال الفعل المجاوز.

وهناك أسماء تدل علىٰ وصف لازم أي غير متعدٍّ.

وأنبّه أنّ القاعدة أن لا تعلق لها بتقسيم الصفات إلىٰ ذاتية وفعلية كما قد يفهم من الكلام الذي بدأت به، وإنما هي متعلقة بعموم الصفات، صفات الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ التي دلت عليها أسماؤه، فأسماء الله الحسنىٰ إما أن تكون دالة علىٰ وصف متعد، ومعنىٰ متعد أي يتجاوز أثره إلىٰ الغير الذي هو المخلوق، أو تكون متضمنة لوصف لازم؛ أي لا يتجاوز أثره إلىٰ المخلوق.

إذا عُلم هـٰذا فإن ثمة فرق بين ما يدلّ عليه الاسم الدال علىٰ وصف متعد، والاسم الدال علىٰ وصف لازم، علىٰ ضوء البيان الذي ذكره الشيخ رحمه الله.

قال: (**أسماء الله تعالىٰ إن دلت علىٰ وصف متعد تضمنت ثلاثة أمور**)

الأمر الأول: ثبوت الاسم لله.

والأمر الثاني: ثبوت الصفة التي دل عليها الاسم.

والأمر الثالث: ثبوت الحكم حكمها ومقتضاها.

مثلا إذا جئنا لقول الله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ (١١)﴾[الشورى:١١]، هـٰذه الآية فيها اسمان من أسماء الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ الحسنىٰ، وكل واحد منهما دال علىٰ وصف متعد. فماذا نثبت؟ نثبت ثلاثة أشياء من كل اسم من هذين الاسمين.

نثبت السميع اسما لله، والسمع صفة لله، والحكم والمقتضىٰ أنه يسمع تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ جميع الأصوات.

البصير نُثبت منه الاسم البصير لله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، ونثبت منه البصر صفة له، ونثبت منه الحكم والمقتضىٰ وهو أنه يبصر جميع المبصَرات.

..في جميع الأسماء الدالة علىٰ أوصاف متعدية.

قال (**أحدها: ثبوت ذلك الاسم لله عزّ وجل. الثاني: ثبوت الصفة التي تضمنها لله عز وجل. الثالث: ثبوت حكمها ومقتضاها.**)

ثم يذكر الشيخ رحمه الله فائدة جليلة تنبني علىٰ هــٰذه القاعدة وفهمها قال: (**ولهذا استدل أهل العلم علىٰ سقوط الحد عن قُطّاع الطريق بالتوبة، استدلوا علىٰ ذلك بقوله تعالىٰ: ﴿إِلاَّ الَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (٣٤)﴾[المائدة:٣٤]**) ختم الآية ﴿أَنَّ اللّــهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، ونحن كما أننا نؤمن بقوله: ﴿أَنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ إثبات الاسم وإثبات الصــفة، أيضا نؤمن بإثبات الحكم وهو أنه يغفر ويرحم، فقوله: ﴿أَنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾؛ لأن مقتضىٰ هذين الاسمين أن يكون الله تعالىٰ قد غفر لهم ذنوبهم، ورحمهم بإسقاط الحد عنهم. فقام قوله: ﴿أَنَّ اللّــهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ الذي خُتمت به الآية مقام الأمر بالعفو عنهم والمغفرة، وهــٰذا لا يمكن أن يُفهم مــن الآية إلا أن يكون الإنسان يؤمن بالحكم، مع إيمانه بالاسم والصفة إيمانه بالحكم، فقولــه ﴿أَنَّ اللّــهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ هــٰذا في إثبات أنه يغفر ويرحم.

ثم ذكر الشيخ مثالا علىٰ هٰذه القاعدة قال: (**مثال ذلك: "السميع" يتضمن إثبات السميع اسماً لله تعالىٰ، وإثبات السمع صفة له، وإثبات حكم ذلك ومقتضاه وهو أنه يسمع السر والنجــوىٰ كما قال تعالىٰ: ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ (١)﴾[المجادلة:١]**.) والمثال واضح في الدلالة علىٰ المعنىٰ الذي أشار إليه الشيخ رحمه الله.

لكنني أنبه هنا علىٰ فائدة فيما يتعلق بأسماء الله الدّالة علىٰ أوصاف متعدية، أسماء الله الدالة علــىٰ أوصاف متعدية، هــٰذه الأسماء الدالة علىٰ أوصاف متعدية:

منها ما لا يتعلّق بكل موجود، هو متعدٍّ لكن تعديه لا يتعلق بكل موجود.

ومنها ما هو متعلِّق بكل موجود، متعدي لكل موجود.

ولكي يتضح خذ مثالا علىٰ ذلك السميع وهو المثال الذي ذكر الشيخ والعليم.

(السميع) هــٰذا اسم دال علىٰ وصف متعدٍّ؛ لكن التعدي هنا يتعلق بكــل الكائنــات وجميــع المخلوقات أو ليس متعلقا بكلها؟ السميع هــٰذا دال علىٰ وصف متعد وهو السمع؛ سمع الأصوات، والمخلوقات كلها لها أصوات، من المخلوقات ما لا صوت له.

إذن هنا اسم متعدي إلىٰ ما له صوت؛ يعني فإذا كان صوت سمعه الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ دقّ أو جــل فقهه المخلوقات أو لم يفقهوه، إذا وجد الصوت سمعه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى من أي مخلوق كــان؛ لكنــه وصف متعد إلىٰ الأصوات.

فإذن الأسماء الدالة على أوصاف متعدية منها ما لا يتعلّق بكل موجود مثل السميع، ومنها ما يتعلق بكل موجود مثل العليم، (العليم) هـٰذا متعدي إلىٰ كل المخلوقات؛ لأن كل المخلوقات أحاط علم الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ بها، و(السمع) متعدي؛ لكنه ليس متعديا لكل موجود وإنما متعديا لأصوات الموجودة في المخلوقات.

فهـٰذا فيما يتعلق بأوصاف الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ المتعدية واللازمة في أوصاف الله المتعدية.

ثم بعد ذلك دخل الشيخ فيما يتعلق بالأوصاف اللازمة التي دلت عليها أسماء الله قال: (**وإن دلت علىٰ وصف غير متعد تضمنت أمرين: أحدهما: ثبوت ذلك الاسم لله عز وجل. الثاني: ثبوت الصفة التي تضمنها لله عز وجل.**) فهو يثبت أمران من الاسم الدال علىٰ وصف لازم يثبت منه أمران: الاسم والصفة. أما الحكم فلا يثبت لماذا؟ لأنه دلّ علىٰ وصف لازم، لم يدلَّ علىٰ وصف متعد لنثبت منه الحكم.

وبالمثال يتّضح المقال، قال: (**مثال ذلك: (الحي) يتضمن إثبات الحي اسماً لله عز وجل وإثبات الحياة صفة له.**) مثل الحي، الأول، والآخر، والظاهر، والباطن، هـٰذه كلها تدلّ علىٰ أوصاف لازمة فما الذي يثبت منها؟ أمران: الاسم، والصفة التي دل عليها هـٰذا الاسم.

ولهـٰذا لاحظ الفرق بين ما دل من أسماء الله علىٰ وصف متعد، وما دل علىٰ وصف لازم، الذي يدل علىٰ وصف متعد يُشتق لله منه الصفة والفعل. بينما الذي يدل علىٰ وصف لازم يشتق منه الصفة دون الفعل.

ففي مثل الحي تثبت صفة الحياة؛ لكن لا تشتق منها فعلا كما تشتقه في السميع: السمع، يسمع. البصير: الصفة البصر، الحكم يبصر، الرحيم: الرحمة، يرحم. الحي: الحياة ماذا؟ ما يشتق فعل، الأول: الأولية، ولا يشتق فعل، وهكذا.

[المتن]

القاعدة الرابعة:

دلالة أسماء الله تعالىٰ علىٰ ذاته وصفاته تكون بالمطابقة وبالتضمن وبالالتزام.

مثال ذلك: "الخالق" يدلّ علىٰ ذات الله، وعلىٰ صفة الخلق بالمطابقة، ويدل علىٰ الذات وحدها وعلىٰ صفة الخلق وحدها بالتضمن، ويدل علىٰ صفتي العلم والقدرة بالالتزام.

وهذا لما ذكر الله خلق السمٰوات والأرض قال: ﴿لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا (١٢)﴾[الطلاق:١٢].

ودلالة الالتزام مفيدة جداً لطالب العلم إذا تدبّر المعنىٰ ووفقه الله تعالىٰ فهماً للتلازم، فإنه بذلك يحصل من الدليل الواحد علىٰ مسائل كثيرة.

[الشرح]

هـٰذه القاعدة الرابعة من قواعد الأسماء الحسنىٰ ألا وهي (**دلالة أسماء الله تعالىٰ علىٰ ذاته وصفاته تكون بالمطابقة وبالتضمن وبالالتزام.**) وهـٰذه أنواع ثلاثة لدلالة الألفاظ الوضعية؛ ما وضعت له الألفاظ، فهي تدلّ علىٰ ما تدل عليه بثلاثة أنواع من الأدلة، إما بالمطابقة أو بالتضمن أو بالالتزام، الالتزام أن يلزم من ثبوت كذا ثبوت كذا.

فهـٰذا ليس فقط في الأسماء؛ يعني ليس فقط في الأسماء الحسنىٰ وإنما في عموم الألفاظ، الألفاظ عموما تدل علىٰ ما تدل عليه إما مطابقة أو تضمّنا أو التزاما.

والمطابقة هي دلالة اللفظ علىٰ كامل معناه، أو على تمام معناه، إذا دلّ اللفظ علىٰ تمام المعنىٰ الذي يحويه هـٰذا اللفظ أصبحت دلالته مطابقة.

والتضمّن دلالة اللفظ علىٰ جزء معناه، فإذا دل لفظ من الألفاظ علىٰ بعض معناه أو جزء معناه فدلالته عليه تضمّن.

ودلالة **الالتزام** هو دلالة اللفظ علىٰ خارج معناه.

وهـٰذا شأن الألفاظ كلها، وأسماء الله الحسنىٰ كذلك، أسماء الله الحسنىٰ فيما تدل عليه من معانٍ، تدل عليها بأنواع الدلالة الثلاثة المطابقة والتضمن والالتزام.

وعليه فإن أسماء الله الحسنىٰ إن دلت أو اُستدل بها علىٰ كامل المعنىٰ الذي يدلّ عليه الاسم فهي مطابقة.

وإذا استدل بها علىٰ بعض ما يدلّ عليه الاسم فهو تضمّن، مثل ما نقول: السميع يتضمن ثبوت السمع لله، هـٰذه دلالة تضمن؛ لأننا أخذنا كل المعنىٰ أو بعضه؟ بعضه، فهنا تضمن لذلك نقول: السميع يتضمّن ثبوت السمع صفة لله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، والبصير يتضمن صفة البصر لله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

وإذا أخذنا من الاسم وصفا خارج دلالة اللفظ، هـٰذه دلالة التزام.

لو قال قائل: يلزم من ثبوت السميع اسما لله ثبوت الحياة، استدلال صحيح أو خطأ، بالمطابقة أو التضمن؟ التزام بدلالة الالتزام؛ لأنه يلزم من ثبوت السمع صفة لله ثبوت الحياة صفة له، وهـٰذا لازم صحيح.

فإذن إذا قال قائل: أنا أستدل من قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ (١١)﴾[الشورىٰ:١١] ثبوت الحياة له، استدلال صحيح أو خاطئ؟ استدلال صحيح؛ بأي أنواع الدلالة الثلاث؟ بدلالة الالتزام هو نوع صحيح من الاستدلال؛ ولكن له ضابطه كما سيأتي الشيخ رحمه الله.

فإذن هـٰذه أنواع الدلالة الثلاث المطابقة والتضمن والالتزام.

إذا أخذت من (السّميع) دلالته علىٰ الذات ودلالته علىٰ صفة السمع، استدلالك به مطابقة أو تضمن؟ لأنه نحن لاح معنا القاعدة السابقة أسماء الله أعلام وأوصاف، إذا أخذت من العلمية والوصفية، أثبتَّ منه الأمرين، استدلت عليه به على الأمرين الدلالة علىٰ الذات والدلالة علىٰ صفة السمع هـٰذه مطابقة أو تضمن؟ المطابقة، المطابقة يا إخواني هي دلالة اللفظ علىٰ كامل معناه، وهـٰذا كامل ما يدل عليه، يدل علىٰ الذات ويدل علىٰ الصفة.

إذن هـٰذه مطابقة، فإذا أخذت من الاسم الدلالتين:

الدلالة علىٰ الذات التي هي العلمية.

والدلالة علىٰ الصفات.

فهـٰذه مطابقة.

وإذا أخذت من الاسم الصفة فقط، أو دلالته علىٰ الذات فقط، فهـٰذا الأخذ ماذا ؟ تضمن.

وإذا أخذت منه وصفا خارج معنىٰ اللفظ، فهـٰذه دلالة التزام.

ننظر في المثال الذي ذكره الشيخ قال: (**مثال ذلك: (الخالق) يدلّ علىٰ ذات الله، وعلىٰ صفة الخلق بالمطابقة**) لماذا قال الشيخ: (**يدلّ علىٰ ذات الله، وعلىٰ صفة الخلق بالمطابقة**)؟ لأن بهـٰذه الطريقة أخذنا من الاسم كامل المعنىٰ؛ لأن الاسم يدل علىٰ الأمرين: الذات والصفة، فأخذنا الأمرين، إذن هـٰذه مطابقة، دلالة اللفظ بالمطابقة.

ما معنىٰ المطابقة؟ إذا وافق المعنىٰ كامل دلالة اللفظ مطابقة؛ يعني انطبق اللفظ علىٰ المعنىٰ، لم يصبح اللفظ زائد علىٰ المعنىٰ، ولم يصبح ناقص عن اللفظ، وإنما تتطابق اللفظ والمعنىٰ يسمىٰ مطابقة أي توافق اللفظ والمعنىٰ.

لكن الآن لو قلت: دل السميع علىٰ ثبوت السمع لله هنا مطابقة؟ لا، هنا تضمن؛ لأن اسم السميع يتضمن السمع، هـٰذه تضمن؛ لكن إذا أخذت من السميع دلالته علىٰ الذات ودلالته علىٰ صفة السمع، أصبح المعنىٰ الذي أخذته منه مطابق للفظ؛ أي موافق له، ليس اللفظ فيه معاني زائدة علىٰ الذي أخذته أنت منه، هـٰذا معنىٰ التطابق الذي هو التوافق.

والتضمن إذا أخذت منه بعض معناه؛ لاحظ قول الشيخ: (**ويدل علىٰ الذات وحدها وعلىٰ صفة الخلق وحدها بالتضمن**)؛ يعني أنت لو أنك أخذت من اسمه الخالق دلالته علىٰ الذات فقط، هـٰذه الدلالة ما نوعها؟ تضمن، أيضا لو أخذت منه دلالته على ثبوت صفة الخلق لله، أيضا دلالته تضمن.

ولهـٰذا تخطئ لو تقول: دل قوله: ﴿**وَهُوَ السَّمِيعُ**﴾ علىٰ صفة السمع بالمطابقة؛ لأنه هـٰذا المعنىٰ الذي أخذته من هـٰذا الاسم ليس مطابقا لكامل معنىٰ الاسم، فهي تضمن وليست مطابقة.

قال: (**ويدل علىٰ صفتي العلم والقدرة بالالتزام.**) اسم الله (الخالق) يدل علىٰ العلم، ويدل علىٰ الخلق؛ لكن ما نوع الدلالة مطابقة؟ لا، تضمن؟ لا، ماذا؟ التزام؛ معنىٰ الالتزام يلزم من إثبات الخلق صفة لله إثبات العلم والقدرة، ﴿**أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ**﴾[الملك:١٤]، ﴿**اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا (١٢)**﴾[الطلاق:١٢]، فالخلق يدل علىٰ العلم وعلىٰ القدرة.

قال: (**ولهذا لما ذكر الله خلق السمٰوات والأرض قال: ﴿لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا (١٢)﴾[الطلاق:١٢].**)

انتهىٰ الآن الشيخ من ذكر القاعدة وذكر مثالها.

ثم ذكر فوائد تنبني علىٰ القاعدة، منها التنبيه علىٰ دلالة الالتزام وأهميتها بالنسبة لطالب العلم، قال: (**ودلالة الالتزام مفيدة جداً لطالب العلم**)؛ لكن متىٰ يستفيد منها؟ قال: (**إذا تدبّر المعنىٰ ووفقه الله تعالىٰ فهماً للتلازم، فإنه بذلك يحصل من الدليل الواحد علىٰ مسائل كثيرة.**) يأخذ من الدليل الواحد مسائل كثيرة، إذا كان الإنسان لا يفهم دلالة التلازم ولا يدركها، إذا جاء إلىٰ الآيات التي فيها إثبات اسم الخالق لله جل وعلا لا يفهم منها –من الصفات– إلا ثبوت الخلق لله؛ لكن إذا كان يفهم دلالة التلازم ويتدبر في المعاني كم من الصفات التي تؤخذ بالالتزام من هـٰذه الصفة؟

ولكن متىٰ يستفيد من هـٰذه الدلالة يقول الشيخ: (**إذا تدبّر المعنىٰ**) إذا تدبر المعنىٰ؛ يعني المعنىٰ الذي يدل عليه الاسم، هـٰذا أمر، (**ووفقه الله تعالىٰ فهماً للتلازم**) لأنه قد يفهم المعنىٰ الذي دل عليه الاسم؛ ولكن أيضا ما يستطيع أن يفهم التلازم بينه وبين المعاني الأخرىٰ للتي يدل عليها الاسم باللزوم، فإذا فهم المعنىٰ وفهم التلازم يخرج بعلم عظيم، بحيث أنه من الدليل الواحد يخرج بمسائل كثيرة جدا.

وأحيانا تندهش بعض العلماء يستنبط استنباطا من آية أو استنباطات من آية لا تظهر لك وأنت تقرأ الآية؛ لكنه بهـٰذا النوع من الفهم يستخرج من الدليل الواحد المسائل الكثيرة.

[المتن]

واعلم أن اللازم من قول الله تعالىٰ، أو قول رسوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إذا صح أن يكون لازماً فهو حق؛ وذلك لأنّ كلام الله ورسوله حق، ولازم الحق حق؛ ولأن الله تعالىٰ عالم بما يكون لازماً من كلامه وكلام رسوله فيكون مراداً.

[الشرح]

هنا هـٰذه فائدة جليلة متعلقة باللازم من كلام الله وكلام رسوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قال: (**واعلم أن اللازم من قول الله تعالىٰ، أو قول رسوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إذا صح أن يكون لازماً فهو حق**) اللازم من كلام الله وكلام رسوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حق؛ لأن كلام الله حق، وكلام الرسول صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حق، وما يلزم من الحق فهو حق تبع له.

فهـٰذه قاعدة مفيدة فيما يتعلق بفهم ما يلزم من كلام الله، فكل ما يلزم من كلام الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ فهو حق تبعا لكونه مفهوما من كلام الله، أو كذلك أو ما يفهم من كلام الرسول الكريم صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

لكن لابد من قيد في هـٰذا الباب نبّه عليه الشيخ وهو ماذا؟ (**إذا صح أن يكون لازماً**)؛ لأن استخراج اللوازم يعود إلىٰ إعمال الذهن والفهم في الاستخراج، فإذا كان اللازم الذي اُستخرج لازم صحيح فهو حق.

أما إذا كان اللازم ناشئ عن فهم فاسد أو فهم منحرف، فهـٰذا لا يعد من لوازم كلام الله وكلام رسوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيكون باطلا.

أضرب لكم مثالين:

قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ (١١)﴾[الشورىٰ:١١]، لو قال قائل: يلزم من ثبوت هذين الاسمين إثبات الحياة لله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، ماذا تقولون في هـٰذا اللازم؟ حق؛ لأنه لازم وصحيح ولازم الحق حق.

لو قال قائل في المثال ذاته: يلزم من إثبات السمع والبصر لله التشبيه، هـٰذا يقولوه المعطلة، يقال له: هذا باطل؛ لأنه ليس بلازم، هـٰذا في فهمك، وليس في دلالة النص، النص لا يدل علىٰ تشبيه، وانظر هـٰذا في قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ (١١)﴾[الشورى:١١]، فالآية التي فيها المثلية أثبت لنفسي السمع والبصر، وهـٰذا فيه أوضح دلالة علىٰ أن إثبات السمع والبصر لله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ لا يلزم منه التشبيه؛ لأنه في آية نفىٰ عن نفسه المثلية وأثبت لنفسه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى السمع والبصر.

فإذن هـٰذا إلزام ليس بلازم، فهو غير صحيح، باطل، فيرد علىٰ قائله.

فإذن لابد من هـٰذا القيد **(إذا صح أن يكون لازماً)**.

وإن لم يكن هـٰذا القيد معمولا به، ماذا يحدث؟ أو لا يُعمل بهـٰذا القيد ماذا يحدث؟ كل من يأتي يقول ما شاء بما شاء ويدعي أنه من لوازم كلام الله وكلام رسوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيحدث عن ذلك فساد عريض، كما هو الشأن في أرباب الكلام الباطل.

فإذن هـٰذا قيد لابد منه: **(إذا صح أن يكون لازماً)**.

يعلل الشيخ أو يدلّل علىٰ ذلك فيقول: **(فهو حق)** لماذا؟ **(لأنّ كلام الله ورسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حق، ولازم الحق حق)** هـٰذا استدلال أول، علىٰ ما ذكره رحمه الله، وهو واضح.

واستدلال آخر قال: **(ولأن الله تعالىٰ عالم بما يكون لازماً من كلامه وكلام رسوله** صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **فيكون مراداً.)**

إذن فيما يتعلق باللازم من كلام الله وكلام رسوله فهو حق إن صح أنه لازم.

وهـٰذا فيه دعوىٰ إلىٰ التفكر والتدبر في كلام الله وكلام رسوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعقل مراده والاستنباط.

[المتن]

وأما اللازم من قول أحدٍ سوىٰ قولِ الله ورسوله، فله ثلاث حالات:

الأولىٰ: أن يُذكر للقائل ويلتزم به، مثل أن يقول من ينفي الصفات الفعلية لمن يثبتها: يلزم من إثباتك الصفات الفعلية لله –عز وجل– أن يكون من أفعاله ما هو حادث. فيقول المثبت: نعم، وأنا ألتزم بذلك فإن الله تعالىٰ لم يزل ولا يزال فعالاً لما يريد ولا نفاد لأقواله وأفعاله كما قال تعالىٰ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا (١٠٩)﴾[الكهف:١٠٩]، وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (٢٧)﴾[لقمان:٢٧]، وحدوث آحاد فعله تعالىٰ لا يستلزم نقصاً في حقه.

الحال الثانية: أن يذكر له ويمنع التلازم بينه وبين قوله، مثل أن يقول النافي للصفات لمن يثبتها: يلزم من إثباتك أن يكون الله تعالىٰ مشابهاً للخلق في صفاته. فيقول المثبت: لا يلزم ذلك، لأن صفات الخالق مضافة إليه لم تذكر مطلقة حتىٰ يمكن ما ألزمت به، وعلىٰ هذا فتكون مختصة به لائقة به، كما أنك أيها النّافي للصفات تثبت لله تعالىٰ ذاتاً وتمنع أن يكون مشابهاً للخلق في ذاته، فأيّ فرق بين الذات والصفات؟!.

وحكم اللازم في هاتين الحالتين ظاهر.

الحال الثالثة: أن يكون اللازم مسكوتاً عنه، فلا يذكر بالتزام ولا منع، فحكمه في هذه الحال ألا ينسب إلىٰ القائل، لأنه يحتمل لو ذكر له أن يلتزم به أو يمنع التلازم، ويحتمل لو ذكر له فتبين له لزومه وبطلانه أن يرجع عن قوله؛ لأن فساد اللازم يدل علىٰ فساد الملزوم.

ولورود هذين الاحتمالين لا يمكن الحكم بأن لازم القول قول.

فإن قيل: إذا كان هذا اللازم لازماً من قوله، لزم أن يكون قولاً له، لأن ذلك هو الأصل، لاسيما مع قرب التلازم.

قلنا: هذا مدفوع بأن الإنسان بشر، وله حالات نفسية وخارجية توجب الذهول عن اللازم، فقد يغفل، أو يسهو، أو ينغلق فكره، أو يقول القول في مضايق المناظرات من غير تفكير في لوازمه، ونحو ذلك.

[الشرح]

هـٰذه فائدة عظيمة جدا فيما يتعلق بلازم كلام المخلوقين، وهي لا تعلق لها بالقاعدة؛ لكن بمناسبة ذكر اللاّزم من كلام الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ وكلام رسوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأنه حق إن صح أنه لازم، بهـٰذه المناسبة عرّج الشيخ رحمه الله علىٰ هـٰذه الفائدة العظيمة، والشيء بالشيء يُذكر.

وهي فائدة عظيمة جدا فيما يتعلق بلوازم كلام المخلوقين؛ أي ما يلزم من كلامهم، وما يلزم من أقوالهم.

هل ما يلزم من قول الإنسان يعد قولا له؟ هـٰذه مسألة، فالشيخ رحمه الله فصّل تفصيلا عظيما فيما يتعلق بلازم كلام الإنسان، قال: (**وأما اللاّزم من قول أحدٍ سوىٰ قولِ الله ورسوله** صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **فله ثلاث حالات: الأولىٰ: أن يُذكر للقائل ويلتزم به**) يقول قولا، فيقال له: يلزم من قولك كيت وكيت. فيقول: نعم أنا ملتزم بما ألزمتني به. يصبح هنا لازم القول قولا، يصبح لازم القول قولا؛ لأنه ذكر له اللازم والتزم، فأصبح قولا له. وهـٰذا واضح جدا في أن في هـٰذه الحالة أن لازم قوله يعد قوله؛ لأنه التزم بذلك، ذُكر له اللازم والتزم.

ويمثل علىٰ ذلك، قال: (**مثل أن يقول من ينفي الصفات الفعلية**) وهم المعطلة (**لمن يثبتها: يلزم من إثباتك الصفات الفعلية لله –عز وجل– أن يكون من أفعاله ما هو حادث.**) و(**حادث**) ليس بمعنىٰ مخلوق، وإنما بمعنىٰ متجدد كما في قوله: ﴿**مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ**﴾[الأنبياء:٢]، ليس المراد بالحدوث أنه مخلوق خلقه الله عز وجل وأوجده، وإنما المراد بالحدوث التجدد الذي هو تجدد آحاد هـٰذا الفعل وتجدد أفراده.

فإذا قال قائل: يلزم من إثبات الفعلية أن في أفعاله ما هو حادث. ماذا يقول صاحب الحق؟ يقول: يلزم أو يقول: لا يلزم؟ يقول: يلزم وأنا ملتزم بهـٰذا، والأدلة الدالة علىٰ ذلك في القرآن والسنة كثيرة.

(**فيقول المثبت: نعم، وأنا ألتزم بذلك فإن الله تعالىٰ لم يزل ولا يزال فعّالاً لما يريد ولا نفاد لأقواله وأفعاله كما قال تعالىٰ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا (١٠٩)﴾[الكهف:١٠٩]، وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ**

حَكِيمٌ (٢٧)﴾[لقمان:٢٧]، وحدوث آحاد فعله تعالىٰ لا يستلزم نقصاً في حقه.) فإذن هـٰذا إلزام أو ذكر لازم صحيح، وصاحب الحق يلتزم به؛ لأنه لازم صحيح وهو مقتضىٰ دلالات الأدلة، ولا يستلزم نقصا بحق الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، فلا شيء في إثباته والالتزام به، فهـٰذا نوع من اللوازم، وهـٰذا النوع الذي هو يُذكر لقائله فيلتزم، هـٰذا يعد قولا له ومذهبا له.

النوع الثاني، أن يُذكر له ويمتنع أن يقول له: يلزم من قولك كذا وكذا، فيقول: لا، لا يلزم، ولا ألتزم بذلك، وأعد ذلك لازما لقولي. فهل هـٰذا يعد قولا له؟ لا يعد قولا له.

مثال لذلك (**أن يقول النافي للصفات لمن يثبتها: يلزم من إثباتك أن يكون الله تعالىٰ مشابهاً للخلق في صفاته.**) فماذا يقول صاحب الحق وصاحب السنة لو قال له معطل: يلزم من إثباتك السمع صفة لله أن تشبه الله بالمخلوقات، يلزم من إثباتك الاستواء لله أن تشبه الله بالمخلوقات.. وهكذا في كل المخلوقات.

في مثل هـٰذا الإلزام، ماذا يقول صاحب السنة؟ يقول: هـٰذا ليس بلازم لقولي، ولا ألتزم ذلك؛ بل التشبيه باطل وإثبات الصفات حق. فهو ليس بلازم.

إذن هنا اللازم ليس قولا، بخلاف الأول اللازم قولا له؛ لأنه ذُكر له اللازم له فالتزم بذلك، وهنا لم يلتزم بل بين أنه ليس بلازم.

قال: (**فيقول المثبت: لا يلزم ذلك، لأن صفات الخالق مضافة إليه لم تذكر مطلقة حتىٰ يمكن ما ألزمت به**)، وهـٰذه تأمّلها جيدا فإنها عظيمة الفائدة؛ بل ضع عندها إشارة حتىٰ تتذكرها في رد إلزامات المعطلة لأهل السنة في الصفات يقول: يلزم من إثباتكم الصفات التشبيه، لاحظ كلام الشيخ الرائع الجميل يقول: (**لأن صفات الخالق مضافة إليه لم تذكر مطلقة حتىٰ يمكن ما ألزمت به**) هـٰذا كلام جميل جدا؛ لأن فيه قاعدة لأهل العلم هنا يقولون: الإضافة تقتضي التخصيص، أي أن ما يضاف إلىٰ الله عز وجل يخصّه ويليق به، وما يضاف إلىٰ المخلوق ويليق به، فإذا ادّعىٰ مدّعي أن ما يلزم وصف المخلوق الناقص يعدّ لازما في وصف الخالق الكامل يقال له: لا، قف عند حدِّك، الإضافة تقتضي التخصيص، صفات الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ مضافة إليه فهي تخصه وتليق بجلاله وكماله، نحن ما ذكرنا السمع علىٰ وجه الإطلاق، وإنما ذكرنا السمع مضافا إلىٰ الله، قلنا: سمع الله، قلنا: بصر الله، فعندما أضيف إلىٰ الله أشعرت هـٰذه الإضافة بالكمال، وأي لازم يلزم من وصف المخلوق لا يعد لازما في وصف الخالق.

ولهٰذا الفساد عند هؤلاء جاء من جهة الخلط بين اللوازم؛ يجعلون ما هو لازم من وصف المخلوق لازما في وصف الخالق. وهٰذا من أبطل الباطل.

ولننتبه في هٰذا الباب لهٰذه القاعدة المفيدة، الإضافة تقتضي التخصيص؛ بمعنىٰ ما يضاف إلىٰ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ يخصه ويليق بجلاله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وكماله، وما يضاف إلىٰ المخلوق يخصه ويليق بعجزه ونقصه.

أنا أضرب لكم مثالا يجلّي لكم الأمر أكثر:

يقول المعطلة في قوله تعالىٰ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى (٥)﴾[طـه:٥]، هكذا يقولون: يلزم من إثبات الاستواء لله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ علىٰ العرش حقيقة أن يكون الله محتاجا للعرش.

أنت صاحب سنّة فلو بُليت بمعطل، وقال لك مثل هٰذا الكلام؛ يلزم من إثبات استواء الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ علىٰ العرش حقيقةً أن يكون الله محتاجا للعرش مفتقرا إليه، إذا قال لك: يلزم هٰذا من إثباتك للاستواء. ماذا تقول لهم؟

لاحظ من أين جاءهم هٰذا الإلزام؟ من أين دخل عليهم هٰذا الإلزام؟ نظروا إلىٰ المخلوق المخلوق عندما يستوي علىٰ شيء ما شأنه معه؟ قال الله تعالىٰ: ﴿لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ﴾[الزخرف:١٣]، ﴿ظُهُورِهِ﴾ أي الفلك والأنعام، ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ (١٢) لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾[الزخرف:١٢-١٣] أي الفلك والأنعام، من يستوي علىٰ الفلك ومشي به الفلك في عباب البحر، ما شأنه مع الفلك الذي هو مستوٍ عليه؟ محتاج إليه، بمعنىٰ أنه لو غرق الفلك لغرق، وكذلك من يستوي علىٰ ظهر الدابة ما شأنه مع هٰذا الاستواء؟ الاحتياج لو سقطت سقط.

نظروا إلىٰ ما يلزم من صفة المخلوق فماذا فعلوا به؟ جعلوه لازما لوصف الخالق، فجاؤوا وقالوا: يلزم من إثبات الاستواء لله حقيقة أن يكون الله محتاجا إلىٰ العرش، فماذا تقول له؟

تقول: هٰذا لا يلزم، لماذا لا يلزم؟ هٰذا لازم في حق المخلوق، ونحن أضفنا هٰذه الصفة إلىٰ الكامل إلىٰ الله جل وعلا، ﴿اسْتَوَى﴾ أي الله، استوىٰ الغني، الذي يستوي من هو؟ الغني، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ (١٥)﴾[فاطر:١٥]، ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَزُولا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ﴾[فاطر:٤١]، فالذي استوىٰ علىٰ العرش الغني، والاستواء مضاف إليه.

فإذا قال هٰؤلاء: يلزم من إثباته لله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أن يكون محتاجا. هــٰذا ناشئ من الخلط، جعلوا ما هو لازم في حق المخلوق لازم في حق الخالق، وهــٰذا باطل.

والمسألة تحتاج أيضا إلىٰ زيادة بسط والآن نَصيب الشيخ عبد الله من الوقت وصل، وأقــف إلىٰ هــٰذا الحد.

والله تعالىٰ أعلم، وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد. [١]

---

(١) انتهىٰ الشريط الثالث.

الفهرس

القاعدة الثانية: أسماء الله تعالىٰ أعلام وأوصاف. ٢
أهل التعطيل وسلبهم معاني الأسماء.. ٢
مراجعة ما شرح من القاعدة الثانية في الدرس السابق ٢
الدليل من السمع على بطلان قول المعطلة ٣
الدليل من العقل على بطلان قول المعطلة ٤
فائدة: ثلاث صفات لا يخلو منها موجود ٥
الدهر ليس اسما لله وتطبيق القاعدة عليه ٦
القاعدة الثالثة: أسماء الله تعالىٰ إن دلت علىٰ وصف متعد تضمنت ثلاثة أمور............... ١١
تنبيه: صفات لازمة وصفات متعدية لا تتعلق بالصفات الفعلية والذاتية من حيث التقسيم ١٣
الأسماء الدلة على وصف متعد ١٣
الأسماء الدالة على أوصاف لازمة.. ١٥
القاعدة الرابعة: دلالة أسماء الله تعالىٰ علىٰ ذاته وصفاته تكون بالمطابقة وبالتضمن وبالالتزام. ١٥
المطابقة ١٦
المطابقة ١٦
الالتزام ١٦
أهمية دلالة الالتزام لطالب العلم ١٨
اللازم من قول الله وقول رسوله... ١٩
اللازم من غير قول الله وقول رسوله ٢١
الفهرس.. ٢٦